المجالس

مجلة فصلية لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي | المجالس العدد 33 | صيف 2025

مالك نديايي – رئيس الجمعية الوطنية السنغالية :

الدبلوماسية البرلمانية أداة للمقاومة ووسيلة للتضامن مع فلسطين

يصدر هذا العدد من مجلة «المجالس» في ظرف دقيق تمر به الأمة الإسلامية، يتزامن مع دخول العدوان على غزة شهره الثاني والعشرين، حيث يواجه الشعب الفلسطيني في القطاع المحاصر معاناة إنسانية غير مسبوقة. وفي هذا السياق، يتطرق معالي السيد مالك نديايي، رئيس البرلمان السنغالي، للآليات التي يمكن اعتمادها لنتحمل مسؤوليتنا تجاه العدوان على غزة.

(اقرأ المزيد في الصفحة ٣)

من محتويات المجلة

الجمعية الوطنية السنغالية	٢
مقابلة مع رئيس البرلمان السنغالي	٣
غزة: عنوان الصمود	٦
لمحة عن المؤتمر الـ ١٩ للاتحاد	٨
مقال من السيد أبوبكر تامبيدو	١٠
أخبار المجالس الأعضاء	١١
نشاطات الأمين العام	١٦

ذكار تستضيف اللجنة التنفيذية الـ ٥٤ للاتحاد:

تستضيف الجمعية الوطنية السنغالية يومي ١ و٢ سبتمبر ٢٠٢٥ الاجتماع الـ٥٤ للجنة التنفيذية للاتحاد، وذلك في العاصمة السنغالية ذكار، يأتي هذا بناءً على قرار من المؤتمر التاسع عشر للاتحاد الذي جرت أشغاله بنجاح في جاكرتا بإندونيسيا يومي ١٤ و١٥ مايو ٢٠٢٥. سيتم خلال هذا الاجتماع وضع مشروع جدول الأعمال لكل لجنة من اللجان الأربع الدائمة، بالإضافة إلى جدول أعمال الأجهزة الفرعية، وهي لجنة فلسطين ومؤتمر النساء البرلمانيات المسلمات وجمعية الأمناء العامين للاتحاد. كما يهدف هذا الاجتماع كذلك لوضع جدول أعمال دورة اللجنة العامة بالإضافة لجدول أعمال الدورة العشرين لمؤتمر الاتحاد وتحديد موعدها.

الافتتاحية

بقلم| محمد قريشي نياس
الأمين العام للاتحاد

يأتي صدور العدد الجديد من مجلة «المجالس» خلال انعقاد الاجتماع الـ ٥٤ للجنة التنفيذية لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بذكار بالجمهورية السنغالية، بناء على قرار من المؤتمر التاسع عشر للاتحاد الذي جرت أشغاله بنجاح في جاكرتا بإندونيسيا يومي ١٤ و١٥ مايو ٢٠٢٥.ونغتنم هذه الفرصة لتقديم جزيل الشكر للبرلمان السنغالي لاستضافته مؤتمرًا بالإضافة للعديد من اجتماعات اللجنة التفيذية خلال مسيرة الاتحاد.

وكان هذا المؤتمر قد شجع البرلمانات الأعضاء على حث جميع الدول على فرض عقوبات على الكيان الصهيوني وعزله عن الساحة الدولية، داعيا المحكمة الجنائية الدولية إلى إتمام التحقيقات في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها قادة العدو، وأكد دعمه الثابت لتوفير المساعدات الإنسانية من خلال وكالات الأمم المتحدة وعبر عن رفضه القاطع لأي دعوات لتهجير السكان الفلسطينيين أو ضم الأراضي الفلسطينية.

لقد شهدت الفترة القصيرة التي مضت بعد مؤتمرنا أحداثا كبرى تؤكد الطبيعة العدوانية للكيان الصهيوني القائم على الظلم والغطرسة، وما بالطبع لا يتخلف. لقد فاقم العدو من إبادته الجماعية لسكان غزة، حيث مارس التجويع المميت للأطفال والنساء والعجزة، وصعد من حربه الآثمة في القطاع والضفة.ويواصل الصهاينة اقتحاماتهم للمسجد الأقصى المبارك وتدنيسهم المستمر له، وكذلك عدوانهم على مدن الضفة التي يحاولون فيها نفس سيناريو الإبادة الجماعية الذي نفذوه في غزة الصامدة.

وجاء عدوان الكيان الهمجي بمشاركة حليفه ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، في انتهاك لكل القوانين والشرائع الدولية. وتستمر إسرائيل في زعزعة استقرار المنطقة، من خلال هجماتها على سوريا ولبنان في انتهاك صارخ لسيادة هذه الدول وأمنها، وتحديا للقانون الدولي، وهو ما يتطلب التحرك على مستوى المجتمع الدولي لتحميل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن جرائمها.

أمام هذا الوضع فإن على دول اتحادنا أن تدرك أنه ليست هناك دولة من دولنا بمنأى من أن يطالها مثل هذا العدوان، ولا سبيل إلى مواجهة ذلك إلا بالتضامن الذي يفرضه الواجب الديني، ويبدأ بالدفاع عن فلسطين وشعبها المكافح.

ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز.

الجمعية الوطنية السنغالية

رئيس الجمعية الوطنية

وُلد معالي السيد مالك نديايي في ٢٤ يوليو ١٩٨٢ بمدينة داهرا دجولوف شمال غرب السنغال، ويحمل معاليه شهادات أكاديمية في إدارة الأعمال والتجارة الدولية والنقل واللوجستيات، وقد تخرّج من مؤسسات مرموقة، منها جامعة باريس دوفين، وجامعة السوربون، ومدرسة KEDGE للأعمال. ويمتلك خبرة مهنية تمتد لأكثر من ١٥ عامًا في القطاع الخاص، حيث شغل مناصب تنفيذية في شركات دولية كبرى، من بينها Maersk و Eramet.

بدأ معاليه مسيرته السياسية سنة ٢٠١٥، حيث التحق بحزب « وطنيو السنغال من أجل العمل، الأخلاق، والأخوّة» (PASTEF)، وتولى فيه مسؤولية الأمين الوطني للاتصال، حيث لعب دورًا محوريًا في صياغة الخطاب السياسي للحزب وتعزيز حضوره الجماهيري والإعلامي.

في مايو ٢٠٢٤، عُيّن معاليه وزيرًا للبنية التحتية والنقل البري والجوي، قبل أن يتقدّم بترشحه لرئاسة الجمعية الوطنية. انتُخب رسميًا في ٢ ديسمبر ٢٠٢٤ رئيسًا للجمعية، ليكون بذلك أكثر رؤساء الجمعية الوطنية شبابًا في تاريخ البلاد.

لمحة عن الجمعية الوطنية السنغالية:

تنظيم الجمعية الوطنية السنغالية وكيفية عملها:

تُعد الجمعية الوطنية السنغالية الغرفة الوحيدة في البرلمان السنغالي، وقد أعيد العمل بالنظام الأحادي الغرفة منذ عام ٢٠٠١، بعد إلغاء مجلس الشيوخ. تتألف الجمعية الوطنية من ١٦٥ نائبًا يُنتخبون لولاية مدتها خمس سنوات، ويجتمع النواب في دورة عادية واحدة، وتبدأ في النصف الأول من شهر أكتوبر وتنتهي في النصف الثاني من شهر يونيو من العام التالي. ويجوز للجمعية الوطنية كذلك الدعوة إلى دورات استثنائية عند الحاجة، بناءً على جدول أعمال محدد. يُنتخب رئيس الجمعية الوطنية من قبل النواب في بداية الولاية التشريعية. وقد انتخب معالي السيد مالك نديايي رئيسًا للجمعية الوطنية بتاريخ ٢ ديسمبر ٢٠٢٤، عن عمر يناهز ٤٣ عامًا، ليصبح بذلك أصغر رئيس يتولى هذا المنصب في تاريخ المؤسسة البرلمانية السنغالية.

مهام الجمعية:

تضطلع الجمعية الوطنية بممارسة السلطة التشريعية، فهي الهيئة الوحيدة التي تصوت على التشريعات، بما في ذلك سن القوانين. كما تراقب الجمعية عمل الحكومة من خلال الأسئلة الشفوية والكتابية، وإنشاء لجان التحقيق، والتصويت على ميزانية الدولة، وتقييم السياسات العامة، والمصادقة على الاتفاقيات الدولية. كما تُعد الجمعية منصة للنقاش السياسي ومتابعة الشأن العام، وتُسهم بدور محوري في تعزيز الديمقراطية وترسيخ سيادة القانون في جمهورية السنغال.

لجان الجمعية:

تضم الجمعية الوطنية ١٤ لجنة دائمة متخصصة، تعمل على دراسة مشاريع القوانين ومتابعة تنفيذ السياسات العمومية. وتختص هذه اللجان في ما يلي:

- الشؤون الخارجية والسنغاليين في الخارج والتكامل الأفريقي،
- الشؤون المالية وضبط الميزانية،
- الشؤون الاقتصادية،
- التعليم والشباب والرياضة والترفيه،
- الصحة والسكان والشؤون الاجتماعية والتضامن الوطني،
- الدفاع والأمن،
- الثقافة والاتصال،
- المحاسبة والرقابة،
- الوفود،
- التنمية الريفية،
- التنمية الريفية والتحول البيئي،
- التشريع واللامركزية والعمل وحقوق الإنسان،
- إدارة الأراضي والتخطيط الحضري والإسكان والبنية التحتية والنقل،
- الطاقة والموارد المعدنية.

وتشكل هذه اللجان ركيزة أساسية في تنظيم العمل البرلماني وتفعيل دوره الرقابي والتشريعي بما يخدم مصالح المواطنين ويعزز من فاعلية المؤسسات الديمقراطية.

معالي السيد مالك نديايي، رئيس الجمعية الوطنية السنغالية، لمجلة «المجالس»:

الدبلوماسية البرلمانية أداة للمقاومة ووسيلة للتضامن مع الشعب الفلسطيني

تطرق معالي السيد مالك نديايي، رئيس الجمعية الوطنية السنغالية، في مقابلة مع مجلة "المجالس"، إلى مجموعة من القضايا الجوهرية، تتمثل في التنمية الاقتصادية في إفريقيا، تحقيق التنمية المستدامة، الحصار على غزة، بالإضافة إلى الذكاء الاصطناعي. وفيما يلي النص الكامل للمقابلة:

■ **«المجالس»: كيف يمكن تعزيز دور المرأة والشباب في السياسات الاقتصادية الإفريقية، انطلاقًا من تجارب ناجحة كالتجربة السنغالية؟**

● **رئيس الجمعية الوطنية:** لقد أدركت جمهورية السنغال منذ وقت مبكر أن التنمية الاقتصادية الشاملة لا يمكن أن تتحقق دون المشاركة الفاعلة والكاملة لكل من النساء والشباب. ومن خلال سياسات موجهة بعناية، مثل برنامج تعزيز ريادة الأعمال لدى الشباب والنساء وصندوق التمويل السريع لريادة الأعمال، تمكنت السنغال من تحفيز الابتكار وتوفير فرص العمل لهذين الفئتين اللتين غالبًا ما تعانيان من التهميش. أما من أجل تعزيز هذه الديناميكية على المستوى القاري، نقترح ما يلي:

■ توسيع نطاق صناديق الاستثمار الإفريقية المخصصة لريادة الأعمال النسائية والشبابية؛

■ الربط بين حاضنات الأعمال ومراكز التدريب التقني في مختلف أنحاء إفريقيا؛

■ إدماج مبدأ المساواة بين الجنسين والشباب بشكل منهجي في عمليات إعداد الميزانيات المراعية للجنس؛

وتكمن طموحاتنا في جعل النساء والشباب شركاء حقيقيين في رسم السياسات الاقتصادية العامة، من خلال منحهم مقعدًا على طاولة اتخاذ القرارات.

■ **«المجالس»: في ظل التطور الاقتصادي الذي تشهده السنغال، كيف يمكن تعزيز الشراكات جنوب–جنوب بين السنغال والدول الإسلامية الإفريقية الأخرى لتحقيق تنمية متكاملة ومستدامة؟**

■ يجب تجاوز حدود البيانات لتتحول الشراكات إلى أدوات حقيقية للتعاون المثمر

● **رئيس الجمعية الوطنية:** بفضل استقرارها ونموذجها التنموي المرن، تلعب السنغال دورًا محوريًا في ترسيخ الشراكات بين دول الجنوب، لا سيما مع الدول الإفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وينبغي لتلك الشراكات، بطبيعة الحال، أن تتجاوز حدود إعلانات المبادئ، لكي تتحول إلى أدوات حقيقية للتعاون المثمر. وفي هذا الصدد، نستحضر

النداء القوي الذي أطلقه فخامة الرئيس باسيرو ديومي خلال الدورة الخامسة عشرة لقمة منظمة التعاون الإسلامي، والذي دعا فيه إلى تعاون ديناميكي وبنّاء يترجم فعليًا يقوم على استغلال وتنمية الثروات البشرية والطبيعية والمالية الهائلة التي أنعم الله بها على الأمة الإسلامية. وفي هذا الإطار، تدعو السنغال إلى تبني مبادرات من قبيل:

- إنشاء صندوق استثماري إسلامي مشترك لتمويل المشاريع الاستراتيجية في مجالات الزراعة والطاقة وصناعة الحلال وتكنولوجيا المعلومات والاتصال؛
- إقامة مناطق اقتصادية خاصة مشتركة تُعنى بالإنتاج والتحويل والتصدير للسلع ذات القيمة المضافة العالية؛
- تكثيف تبادل الخبرات البرلمانية والفنية لمواءمة الأطر القانونية وتسهيل الاستثمارات البينية في منظمة التعاون الإسلامي.

■«المجالس»: ما هي الآليات العملية التي يمكن أن تعتمدها البرلمانات الإسلامية من أجل وقف العدوان الإسرائيلي ورفع الحصار عن غزة؟

● **رئيس الجمعية الوطنية:** في ظل العدوان المتواصل على غزة والحصار غير الإنساني المفروض على السكان المدنيين، تتحمّل مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مسؤولية أخلاقية وسياسية، تتطلب منها تجاوز حدود البيانات الرمزية.

وفي هذا الصدد، فإن موقف جمهورية السنغال واضح وصريح، ولا يقتصر على الإدانات والدعم المتواصل للقرارات والعقوبات العديدة ضد السلطة القائمة بالاحتلال. ومؤخراً، في شهر يوليو، استضافت بلادنا المؤتمر الدولي حول قضية القدس، الذي نُظّم بالاشتراك بين منظمة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي. وقبل ذلك، شاركتُ شخصياً، بدعوة من نظيري التركي، في اجتماع مجموعة

■ يجب تنظيم تحرك برلماني منسق للمطالبة بفرض عقوبات ضد انتهاكات للقانون الدولي الإنساني

الدعم البرلماني للقضية الفلسطينية. وبالإمكان توخي آليات ملموسة أخرى، وعلى وجه الخصوص:

- إنشاء لجنة برلمانية دائمة خاصة بفلسطين، تُعنى بإسماع صوت شعوب منظمة التعاون الإسلامي في جميع المحافل الدولية؛
- تنظيم تحرك برلماني منسق للمطالبة بفرض عقوبات ضد انتهاكات للقانون الدولي الإنساني؛
- تعزيز الدبلوماسية البرلمانية باعتبارها أداة مقاومة ووسيلة للتضامن الفعّال مع الشعب الفلسطيني.

■«المجالس»: كيف يمكن الموازنة بين الاستفادة من إمكانيات الذكاء الاصطناعي وضرورة الحفاظ على الطابع الإنساني في العمل البرلماني واتخاذ القرار السياسي؟

● **رئيس الجمعية الوطنية:** يفتح تطور الذكاء الاصطناعي آفاقًا واسعة أمام المؤسسات البرلمانية، من حيث تعزيز الشفافية، وتطوير الإدارة الذكية للوثائق، ودعم تحليل السياسات العامة وغيرها. غير أنه من الضروري التأكيد على ألا تحجب الآلة وعي الإنسان، وألا تهمّش ضميره في مسار القرار السياسي.

وفي هذا السياق، ينبغي على مؤسساتنا البرلمانية تبني مقاربة متوازنة تقوم على ما يلي:

- إدماج الذكاء الاصطناعي في الآليات البرلمانية، مع ضمان السيطرة البشرية على اتخاذ القرارات الحاسمة.؛
- اعتماد أطر تشريعية وأخلاقية تراعي احترام الخصوصية وعدم التمييز وتحمل المسؤولية؛
- إنشاء لجان برلمانية معنية بالذكاء الاصطناعي والأخلاقيات الرقمية، بغية توقع التجاوزات وضمان توجيه الذكاء الاصطناعي نحو خدمة الصالح العام. يجب أن تظل التكنولوجيا أداة في خدمة البشرية، وليست غاية في حد ذاتها. ويقع على عاتقنا واجب حماية الطابع الإنساني للقرار السياسي في عالم باتت فيه المكننة تفرض حضورها على مختلف الأصعدة.

غـــزة: عنوان الصمود

يشهد العدوان المستمر على غزة تصعيدًا غير مسبوق، خصوصًا خلال الأشهر الأخيرة الماضية التي شهدت تفاقم الأزمة الإنسانية وتزايد حصيلة الضحايا بسبب التجويع. ووفقًا لتقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) بتاريخ ٢٣ يوليو ٢٠٢٥، فإن أكثر من مليون طفل في القطاع يتحملون وطأة المجاعة المتفاقمة، كما سُجّلت أكثر من ألف حالة وفاة أثناء محاولات الوصول إلى الغذاء منذ ٢٧ مايو ٢٠٢٥.

وفي خضم تفاقم الكارثة الإنسانية في قطاع غزة، أكّد اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، عبر سلسلة من الدعوات التي أطلقها معالي أمينه العام، السيد محمد قريشي نياس، على أهمية التحرك العاجل وتكثيف الجهود من أجل تقديم الدعم الإنساني الفوري لسكان القطاع المحاصر. وقد لاقت هذه الدعوات تفاعلًا من قبل أصحاب المعالي رؤساء المجالس الأعضاء، الذين أعربوا، كلٌّ من موقعه، عن استعداد مؤسساتهم التشريعية للمساهمة في دعم الجهود الإنسانية وتعزيز الضغط البرلماني الدولي لفك الحصار وضمان إيصال المساعدات. ويأتي هذا التفاعل في إطار روح التضامن الإسلامي التي تميّز مواقف الاتحاد إزاء القضايا العادلة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

من جهتها، واصلت منظمة التعاون الإسلامي القيام بدورها المحوري في التعبير عن المواقف الجماعية للدول الأعضاء، حيث أكّدت في بياناتها وتصريحاتها المتكررة على ضرورة إنهاء الحصار الجائر، ورفع القيود المفروضة على دخول المساعدات الإنسانية. أما الاتحاد البرلماني العربي، فقد دعا بدوره إلى اغتنام حالة الوعي الدولي المتنامي إزاء المأساة الإنسانية في غزة، من أجل مضاعفة الجهود السياسية والبرلمانية لإرغام الاحتلال على احترام القانون الدولي ووقف سياسات العقاب الجماعي.

وفي سياق موازٍ، برز موقف الاتحاد الإفريقي بوصفه أحد الأصوات الإقليمية الفاعلة في الدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، إذ شارك في الإجراءات الاستشارية أمام محكمة العدل الدولية، والتي تتعلق بالمسؤوليات القانونية المترتبة على الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد شدد الاتحاد الإفريقي في مداخلته على الآثار الإنسانية المأساوية التي خلّفتها سياسات الاحتلال، في موقف يعكس

آراء العديد من الدول الإفريقية، التي لطالما عبّرت عن تضامنها مع نضال الشعب الفلسطيني من أجل الحرية والاستقلال. وفي طليعة المواقف الإفريقية على سبيل المثال، موقف جنوب إفريقيا التي بادرت برفع دعوى ضد سلطات الاحتلال أمام محكمة العدل الدولية، في خطوة تعكس مركزية القضية الفلسطينية في وجدان القارة الإفريقية وضميرها الجمعي.

وعلى الصعيد الإنساني، توالت التحذيرات الصادرة عن المنظمات الدولية التي ترصد الوضع الكارثي في غزة عن قرب. فقد أعلنت وكالات الأمم المتحدة، ومن بينها برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف ومكتب الشؤون الإنسانية، أن قطاع غزة بات على شفا مجاعة شاملة. وفي هذا السياق، أصدرت المقرّرة الخاصة للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية، السيدة فرانسيسكا ألبانيزي، تقريرًا رسميًا في يونيو ٢٠٢٥ تكشف فيه حجم الكارثة الإنسانية التي يرزح تحتها سكان القطاع. وقد أشارت في إفاداتها إلى أن السياسات المتبعة تجاه غزة ترقى إلى مستوى العقاب الجماعي، وتنتهك مبادئ القانون الدولي الإنساني. وإزاء مواقفها الجريئة والمبنية على وقائع ميدانية دامغة، واجهت المقررة ضغوطًا واتهامات سياسية، بلغت حد فرض عقوبات عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما أثار استغرابًا واسعًا في الأوساط الحقوقية والدبلوماسية الدولية، باعتبار أن تلك العقوبات تطال صوتًا أمميًا مستقلاً دأب على نقل الحقيقة من قلب المأساة.

أما في ما يتعلق بمواقف بعض الدول الغربية، فقد بدأت تشهد تحولًا تدريجيًا — ولو محدودًا — في خطابها السياسي إزاء الكارثة الإنسانية في غزة. فبينما ظلت الولايات المتحدة لوقت طويل شريكًا صامتًا في دعم السياسات الإسرائيلية، واصلت دول أخرى انتصارها للمبادئ الإنسانية، وعلى رأسها إسبانيا وإيرلندا والنرويج، في إعلان رسمي عن اعترافهم بالدولة الفلسطينية. وفي السياق نفسه، برزت مواقف داعمة من دول أمريكا اللاتينية، والتي عبّرت عن تضامنها الصريح مع القضية الفلسطينية، واتخذت إجراءات دبلوماسية ملموسة، تمثلت في قطع أو تجميد العلاقات مع الكيان المحتل، في خطوة تعكس التزامها بقيم العدالة وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

بالإضافة إلى ذلك برزت في الآونة الأخيرة تصريحات أكثر وضوحًا عن خطورة المجاعة في القطاع من بعض الحكومات الغربية، إذ أعلنت الحكومة البريطانية مثلا استعدادها لاستقبال أطفال فلسطينيين مصابين بسوء تغذية حاد للعلاج في مستشفيات هيئة الخدمات الصحية الوطنية، كجزء من التزامها الإنساني. كما أصدرت كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا بيانًا مشتركًا يدعو إلى وقف فوري للكارثة الإنسانية، والسماح بدخول المساعدات دون قيد أن شرط، معتبراً استمرار الحصار الإسرائيلي جريمة لا يمكن تبريرها تحت أي ظرف.

إن هذه التطورات، وإن كانت لا ترقى إلى مستوى الفعل السياسي القادر على وقف العدوان، إلا أنها تعكس بداية تحوّل في مواقف بعض العواصم الغربية نتيجة لضغط الرأي العام وفضائح التجويع الممنهج التي لم يعد بالإمكان إنكارها أو التستر عليها.

المؤتمر التاسع عشر للاتحاد:

تعزيز التعاون الإسلامي لمواجهة التحديات العالمية

عقد اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مؤتمره التاسع عشر يومي ١٤ و١٥ مايو ٢٠٢٥ في مبنى البرلمان الإندونيسي بجاكرتا، وذلك تحت شعار «الحكم الرشيد والمؤسسات القوية كأساس للصمود»، وقد شهد مشاركة واسعة من البرلمانات الأعضاء في الاتحاد، إذ بلغ عدد المشاركين ٣٦ مجلسا و١٠ أعضاء مراقبين.

▪ ضرورة مواجهة العنصرية والتطرف

افتُتحت الجلسة بكلمات من معالي السيد أداما بيكتوغو، رئيس الدورة السابقة، رئيس الجمعية الوطنية لكوت ديفوار، والذي سلم رئاسة المؤتمر لمعالي السيدة بوان مهاراني، رئيسة مجلس النواب الإندونيسي، والتي أكدت على أهمية الحوار والتعاون لبناء مؤسسات قوية تعكس تطلعات الأمة. كما ألقى الأمين العام للاتحاد، معالي السيد محمد قريشي نياس، كلمة شدد فيها على دور

الاتحاد في تعزيز العمل البرلماني المشترك والدفاع عن القضية الفلسطينية، داعيًا لرفض التهجير وانتهاك المقدسات.

وشهد المؤتمر حضوراً مميزًا لفخامة رئيس جمهورية إندونيسيا، الذي أعرب عن اعتزازه باستضافة الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس الاتحاد، مؤكدًا أهمية الوحدة الإسلامية في مواجهة التحديات الدولية.

كما سجل المؤتمر مداخلات عديدة من المشاركين، تركز جلها حول دعم فلسطين، وإدانة العدوان على غزة، والدعوة لإغاثة النازحين، بالإضافة إلى التأكيد على ضرورة تمكين المرأة، والتصدي للإرهاب، والتضامن مع باكستان في أزمتها مع الهند.

وافق المؤتمر على استضافة جمهورية أذربيجان للدورة العشرين لمؤتمر الاتحاد، كما وافق على عقد الاجتماع الرابع والخمسين والخامس والخمسين للجنة التنفيذية على التوالي في كل من جمهورية السنغال والجمهورية الإسلامية الموريتانية.

واختُتمت الأعمال بإعلان جاكرتا، الذي ركز على النقاط التالية:

- تجديد الالتزام بمبادئ منظمة التعاون الإسلامي واحترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بوصفها مرجعيات مشتركة بين الدول الأعضاء.
- إدانة استمرار العدوان الإسرائيلي على غزة، والدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار، ورفع الحصار، واحترام قرارات الشرعية الدولية.
- دعم القضية الفلسطينية باعتبارها القضية المركزية للأمة، والتأكيد على ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس.
- المطالبة بإجراءات دولية ضد الانتهاكات الإسرائيلية، بما في ذلك دعم جهود محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية لمحاسبة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة.
- شجب محاولات تغيير الوضع القانوني للقدس والأراضي الفلسطينية المحتلة، ورفض أي ضم أو تهجير قسري أو تغيير ديموغرافي.
- دعم الجهود الرامية إلى الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين، لاسيما الأطفال والنساء، وضمان حقوقهم وفقًا للقانون الدولي.
- رفض جميع أشكال الإسلاموفوبيا وخطابات الكراهية، والدعوة إلى ترسيخ القيم الإسلامية في مواجهة العنصرية والتطرف.
- تشجيع الحوار بين الأديان والثقافات، وتعزيز التواصل البرلماني بين الشعوب لبناء جسور التفاهم والاحترام المتبادل.
- دعم الحلول السلمية للنزاعات الإقليمية، لا سيما القضايا التي تمس المسلمين ككشمير، مع الدعوة إلى الحوار واحترام قرارات الأمم المتحدة.
- تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، خاصة في مجالات التعليم والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة.
- الدعوة إلى تعزيز التجارة البينية بين الدول الأعضاء، وكذلك لاعتماد العملات المحلية كوسيلة مفضلة في التبادلات التجارية.
- التركيز على التمكين الرقمي والابتكار، مع تشجيع سنّ تشريعات داعمة للتحول الرقمي وتوسيع البنية التحتية التكنولوجية.
- أهمية تعزيز الأمن السيبراني ومواجهة خطاب الكراهية الإلكتروني، مع تطوير آليات برلمانية مشتركة في هذا المجال.
- الالتزام بالحكم الرشيد والمساءلة والشفافية كركائز لتحقيق التنمية العادلة وتعزيز ثقة الشعوب بالمؤسسات البرلمانية.

غـــزة: حينما تنهار القيم الإنسانية المزعومة

بقلم:
سعادة السيد أبوبكر تاميدو
رئيس وفد الجمعية الوطنية السنغالية لدى الاتحاد

إن الوضع الراهن في قطاع غزة يستوقف ضميرنا الجماعي، فما يحدث هناك يتجاوز كونه مجرد حدث إقليمي، وقد أصبح مأساة إنسانية هائلة تمتحن فيها أسس القانون الدولي والقيم العالمية التي ننادي بها في مختلف المحافل البرلمانية. لقد أصبحت غزة منذ عدة أشهر مسرحًا لأزمة منهجية: قصف عشوائي مكثف، واستهداف متعمد للبنى التحتية المدنية، وموت بطيء لشعب بأكمله. أطفال يموتون عطشًا، وشعب بأسره يخضع لعقوبة جماعية، في انتهاك صارخ لاتفاقيات جنيف وكل القوانين الدولية.

ما نشهده اليوم ليس عملية عسكرية، بل مشروع إبادة تدريجية. وما نسمعه في كثير من الأحيان في الأروقة الدبلوماسية ليس حذرًا، بل هو صمت متواطئ نابع عن حسابات سياسية. فهل لا يزال بوسعنا، بصفتنا برلمانيين، أن نحيد بنظرنا عما يحدث؟ كلا! الصمت لم يعد خيارًا.

إن التاريخ سيحكم على أفعالنا وليس على نوايانا، وسيسجل مواقف أولئك الذين نادوا بالرفض بينما أشاح الآخرون بوجوههم.

إن تقاعسنا سيكون استسلامًا. وصمتنا سيكون تواطؤًا. ونحن، بصفتنا برلمانيين، نملك القدرة والوسيلة لإحداث فرق، وذلك من خلال أداة قوية تتمثل في الدبلوماسية البرلمانية. فالدبلوماسية البرلمانية ليست كما يُروج لها مجرد ملحق بروتوكولي، بل هي الصوت المعبر للشعوب، وصدى الضمائر، وأحيانًا آخر حصن للشرف الدولي.

إنني أوجه ندائي اليوم إلى جميع البرلمانيين من ذوي الضمائر الحية، سواء كانوا من دول منظمة التعاون الإسلامي في منظمة التعاون الإسلامي أو من سواها:

لابد لنا من التحرك! وعلينا فعل ذلك الآن! وذلك على طريق:

- إصدار قرارات واضحة، حازمة، لا لبس فيها، تُدين الجرائم المرتكبة في غزة، وتُطالب بوقف فوري لإطلاق النار؛
- تنسيق أنشطتنا على مستوى البرلمانات الوطنية للضغط على الهيئات الدولية وفرض فتح ممرات إنسانية آمنة؛
- إنشاء آلية برلمانية مشتركة للرصد والإنذار والتضامن، بهدف توثيق الانتهاكات وتوعية الرأي العام الدولي، ودعم جهود إعادة الإعمار؛
- المطالبة بالرفع الفوري للحصار، بموجب القانون الإنساني الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛
- دعم الاعتراف، دون قيد أو شرط، بدولة فلسطينية حرة ومستقلة وذات سيادة.

> «ما نشهده ليس عملية عسكرية بل مشروع إبادة تدريجية»
>
> « إن التاريخ سيحكم على أفعالنا وليس على نوايانا»

أخبار انتخابات رؤساء المجالس الأعضاء في الاتحاد:

فيما يلي عرض موجز لرئاسات المجالس الأعضاء في الاتحاد منذ المؤتمر الـ١٩:

- ٣ يونيو ٢٠٢٥: انتخاب معالي الدكتور مامودو هارونا ديجانقاري رئيسا للمجلس الاستشاري لإعادة تأسيس النيجر.
- ٢٨ مايو ٢٠٢٥: إعادة انتخاب معالي الدكتور محمد باقر قاليباف رئيسًا لمجلس الشورى الإسلامي الإيراني.
- ٢٦ مايو ٢٠٢٥: انتخاب معالي السيد عزوز ناصري رئيسًا لمجلس الأمة الجزائري.

أخبار البرلمانات

الجزائر

في بيان صادر يوم ١٣ يونيو ٢٠٢٥، أدان مجلس الأمة الجزائري، برئاسة معالي السيد عزوز ناصري، بشدة العدوان الصهيوني على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، واعتبره انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي ولسيادة إيران ووحدة أراضيها. وأكد أن هذه الهجمات تُهدد أمن المنطقة واستقرارها، كما أنها تأتي امتدادًا للعدوان المتواصل على غزة والشعب الفلسطيني منذ أكثر من عشرين شهرًا. ودعا مجلس الأمة المجتمع الدولي، لا سيما البرلمانات العالمية، إلى الوقوف في وجه هذا التعسف الخطير، والتحرك الجاد لمحاسبة الكيان الإسرائيلي ووقف سياساته العدوانية، محمّلًا المنظومة الدولية مسؤولية صون الأمن والسلم الدوليين.

أذربيجان

في إطار زيارتها الرسمية إلى تركمانستان، عقدت معالي رئيسة الجمعية الوطنية لجمهورية أذربيجان، السيدة صاحبة غافاروا، اجتماعًا في ٤ أغسطس مع معالي رئيسة البرلمان التركماني، السيدة دنيا غوزيل غولمانوفا، وذلك على هامش منتدى البرلمانيين المنعقد ضمن الدورة الثالثة لمؤتمر الأمم المتحدة للدول النامية غير الساحلية. وقد ثمّنت السيدة غافاروا تنظيم المؤتمر، مشيدة بأهميته في تعزيز التعاون بين برلمانات الدول المشاركة، كما أكدت على الدور البارز الذي تلعبه الزيارات المتبادلة رفيعة المستوى في توطيد العلاقات بين المجالس التشريعية.

مملكة البحرين

أعلنت الأمانة العامة لمجلس النواب في مملكة البحرين عن حصولها على شهادة الآيزو ١٤٠٠١:٢٠١٥ في أنظمة الإدارة البيئية، لتغدو بذلك أول مجلس تشريعي في المنطقة، ومن أوائل المجالس البرلمانية على مستوى العالم، التي تعتمد هذا النظام المتقدم. ويعكس هذا الإنجاز التزام المجلس الراسخ بدعم مبادرة «البرلمان الأخضر»، وجهوده الدؤوبة في تعزيز ثقافة الاستدامة المؤسسية، تماشيًا مع السياسات البيئية للمملكة، وسعيًا لترسيخ دور المؤسسات التشريعية في حماية البيئة والموارد الطبيعية.

بوركينا فاسو

في إطار تعزيز التعاون البرلماني بين دول الساحل، شارك معالي السيد بوغوما عثمان، رئيس الجمعية الوطنية التشريعية الانتقالية لبوركينا فاسو يوم ٢٩ يونيو في أعمال الدورة الأولى للمجلس الاستشاري لإعادة التأسيس لجمهورية النيجر. قدّم معاليه عرضاً مفصّلاً حول هيكلة الجمعية ومهامها. وأوضح أن الجمعية التي أُنشئت في ١١ نوفمبر ٢٠٢٢، تضم ٧١ نائباً يمثّلون مختلف مكوّنات المجتمع، بما في ذلك القوات الأمنية والمتطوعون وممثلو الجهات والأحزاب السياسية والمجتمع المدني. وتهدف الجلسة الاستشارية لتوطيد جسور التشاور والعمل المشترك بين برلمانات المنطقة، بما يخدم الأمن والتنمية في دول الساحل.

أخبار البرلمانات

تشاد

اختتم رئيس المجلس الوطني الانتقالي لتشاد، معالي السيد علي كولوتو تشايمي، يوم ٣٠ يونيو ٢٠٢٥، رسميًا الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٢٥، وذلك بحضور نواب المجلس وشخصيات بارزة من الحكومة التشادية. وخلال الجلسة الختامية، أشاد معاليه بالتزام النواب بخدمة الجمهورية والشعب التشادي وتحليهم بروح المسؤولية والانضباط، مؤكدًا على دورهم في الرقابة على أداء الحكومة وتنفيذ البرنامج السياسية. وفي ختام الجلسة، دعا معاليه النواب إلى استثمار فترة العطلة البرلمانية لتعزيز التواصل مع دوائرهم الانتخابية، الأمر الذي من شأنه إثراء العمل البرلماني وتعزيز الدور الرقابي للمجلس.

كوت ديفوار

بمبادرة من رئيس الجمعية الوطنية الإيفوارية، معالي السيد أداما بيكتوغو، وفي إطار سعيه لإرساء برلمان شبه-إقليمي يسعى لدعم السلام والديمقراطية والتنمية المشترك، احتضنت عاصمة ليبيريا من ١٨ إلى ٢١ يوليو ٢٠٢٥ اجتماعًا لرؤساء برلمانات دول اتحاد نهر مانو، وذلك بمشاركة كل من رؤساء برلمانات كوت ديفوار وغينيا وسيراليون وليبيريا، وذلك بهدف تعزيز التعاون البرلماني الإقليمي. وفي كلمته التي ألقاها، شدد السيد بيكتوغو على ضرورة وضع آليات تشريعية تلبّي تطلعات الشعوب في الشفافية والفعالية. ودعا معاليه إلى جعل إنشاء برلمان دول اتحاد نهر مانو أولوية قصوى، والعمل بتناغم مع السلطات التنفيذية لتحقيق هذا الهدف.

مصر

استقبل معالي السيد حنفي جبالي، رئيس مجلس النواب المصري، بتاريخ ١٩ مايو ٢٠٢٥، معالي السيد عبد الله آل الشيخ، رئيس مجلس الشورى السعودي. وفي مستهل اللقاء، أكد المستشار الدكتور حنفي جبالي رئيس مجلس النواب اعتزاز مصر بالعلاقات الراسخة والمتجذرة التي تربطها بالمملكة العربية السعودية الشقيقة. كما أكد ضرورة تعزيز التعاون البرلماني بين المجلسين، خاصة ما يتعلق بتبادل الخبرات التشريعية وتنسيق المواقف في المحافل البرلمانية الدولية. شدد معاليه كذلك على ضرورة وقف إطلاق النار في قطاع غزة ودعم إعادة الإعمار، مؤكدًا موقف مصر الثابت في هذا الشأن. ومن جهته، أعرب آل الشيخ، عن اعتزازه بالزيارة، مشيدًا بالتطورات في مصر ودعم السعودية للقضية الفلسطينية، مؤكدًا على تطابق مواقف البلدين.

الغابون

اختُتمت بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ أعمال الجلسة البرلمانية العادية الأولى في الجمعية الوطنية الانتقالية في الغابون، وخلال الجلسة الختامية، استعرض معالي السيد جان فرانسوا ندونغو، رئيس الجمعية الوطنية الانتقالية، حصيلة العمل التشريعي منذ ٣ مارس ٢٠٢٥، مشيرًا إلى دراسة ٤٩ نصًا قانونيًا، منها ٣٨ مشروع قانون حكومي و ١١ مقترحًا من النواب، حيث تم اعتماد ٣٢ قانونًا بينما لا تزال ٤ قيد الدراسة. وقد شملت القوانين الأساسية المصادق عليها إصلاحات محورية، أبرزها القانون الانتخابي، وقانون الأحزاب السياسية، وإعادة توزيع المقاعد البرلمانية، إضافة إلى قانون نقل الصلاحيات والموارد إلى السلطات المحلية.

إندونيسيا

أدانت لجنة التعاون البرلماني الدولي في مجلس النواب الإندونيسي العدوان الإسرائيلي ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، معتبرةً إياه انتهاكًا خطيرًا للسيادة الوطنية الإيرانية وقد يؤدي إلى تصعيد إقليمي واسع. وأوضح رئيس اللجنة، السيد مرداني علي سيرا، في بيان صادر يوم ١٥ يونيو ٢٠٢٥، أن هذا العمل العسكري يقوّض جهود السلام والاستقرار العالميين، ودعا الأمم المتحدة إلى تحرك عاجل لاحتواء الوضع، مشددًا على ضرورة الالتزام بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة كأساس للسلام، مؤكداً أن أي انتهاك لهذه المبادئ يجب أن يُواجَه بموقف حازم من المجتمع الدولي.

إيران

أصدر مجلس الشورى الإيراني، بتاريخ ٢٢ يوليو ٢٠٢٥، بيانًا في جلسة علنية عقدها لمناقشة الجرائم المرتكبة في غزة. وقد ندد النواب في هذا البيان بالحصار المفروض على القطاع ومنع إيصال المساعدات الإنسانية، كما ناشدوا دول منظمة التعاون الإسلامي إلى تحرك عاجل ومشترك. وأكد البيان أن ما تشهده غزة من تجويع متعمّد ومعاناة لأكثر من مليوني شخص يرقى إلى جريمة إبادة جماعية وكارثة إنسانية وأخلاقية.

أخبار البرلمانات

كما شدد على أن استمرار الصمت الدولي يُعد تواطؤًا ووصمة عار على جبين الإنسانية.

المملكة الأردنية الهاشمية

استقبل معالي السيد أحمد الصفدي، رئيس مجلس النواب الأردني، معالي السيد محمد أحمد اليماحي، رئيس البرلمان العربي، وذلك يوم ٧ يوليو ٢٠٢٥، حيث شدد الجانبان على أهمية توحيد المواقف البرلمانية العربية نصرةً للقضية الفلسطينية، وضرورة وقف العدوان على غزة، وضمان إدخال المساعدات الإنسانية العاجلة. وجدد معالي السيد الصفدي التأكيد على موقف الأردن الثابت تجاه القضية الفلسطينية، والرفض القاطع لمخططات التهجير. من جهته، أشاد اليماحي بجهود المملكة الأردنية الهاشمية في الدفاع عن القضية الفلسطينية، كما سلط الضوء على تحركات البرلمان العربي، لا سيما الزيارة الميدانية لرفح، والضغط في المحافل الدولية لوقف العدوان على غزة.

قرغيزستان

في إطار مشاركته في الدورة الرابعة عشرة للجمعية البرلمانية للدول التركية (TURKPA)المنعقدة في جمهورية كازاخستان بتاريخ ١١-١٢ يونيو ٢٠٢٥، التقى رئيس البرلمان القرغيزي، معالي السيد نورلانبيك تورغونبيك أولو، برئيس مجلس الشيوخ في البرلمان الكازاخي، معالي السيد مولين أشمباييف. وخلال اللقاء، أكد رئيس البرلمان القيرغيزي حرص بلاده على تعزيز التعاون البرلماني الثنائي، لا سيما في مجالات التشريع وتبادل الخبرات الإدارية، مشددًا على أهمية دعم المشاريع المشتركة في مجالات الاقتصاد والتجارة والثقافة. كما ناقش الجانبان سبل التصدي للتحديات البيئية، وتطوير التعاون في القطاع الزراعي بين الدولتين.

لبنان

علّق دولة رئيس مجلس النواب اللبناني، معالي السيد نبيه بري، على العدوان الإسرائيلي الذي استهدف الجمهورية الإسلامية الإيرانية يوم ١٣ يونيو ٢٠٢٥، مؤكدًا أن ما جرى يُعد انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي ولسيادة الدول واستقرار المنطقة، ويمثل تهديدًا للأمن والاستقرار الدوليين. وأوضح معاليه أن هذا الاعتداء، الممتد من غزة ولبنان إلى إيران، يكشف طبيعة الكيان الإسرائيلي العدوانية العابرة للحدود. وأعرب معاليه كذلك عن تضامنه الكامل مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، قيادة وشعبًا، مقدّمًا أحرّ التعازي لأسر الشهداء، وداعيًا المجتمع الدولي إلى اتخاذ موقف حازم يضع حدًا لهذا العدوان الذي يقوّض مساعي السلام في المنطقة.

ماليزيا

أكد رئيس مجلس النواب الماليزي، معالي الدكتور جوهري عبدول، في تصريح له بتاريخ ١٤ يوليو ٢٠٢٥، أن برلمان الشباب الماليزي سيواصل تعزيز دوره من خلال إصلاحات هيكلية وأنظمة جديدة تهدف إلى تنمية قيادات شابة ذات رؤية مستقبلية. وأوضح معاليه أن برلمان الشباب يمثل نقطة تحول في تطوير القيادة الشبابية، حيث يرسّخ مبادئ النظام البرلماني الديمقراطي ويهيئ الشباب لمواجهة التحديات السياسية والاجتماعية في القرن الحادي والعشرين.

موريتانيا

استقبل معالي رئيس الجمعية الوطنية الموريتانية، السيد محمد بمب مكت، معالي السيد إبراهيم بوغالي، رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري، في نواكشوط، وذلك بتاريخ ٢٤ يوليو ٢٠٢٤، حيث جرى استعراض العلاقات البرلمانية بين البلدين الشقيقين وسبل تعزيزها. وشهد اللقاء التوقيع على اتفاق لاستكمال بروتوكول إطار التعاون البرلماني المبرم في الجزائر بتاريخ ٢٠ يناير ٢٠٢٤، خاصة في ما يتعلق بتنظيم أشغال اللجنة البرلمانية الكبرى الموريتانية الجزائرية. وأشاد الجانبان بعمق الروابط التاريخية والثقافية التي تجمع بين موريتانيا والجزائر، وأكدا على أهمية تعزيز التنسيق البرلماني وتبادل الخبرات بما يخدم مصالح الشعبين.

المملكة المغربية

في كلمته أمام قمة رؤساء البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، المنعقدة في مدينة مالقا الإسبانية يومي ٢٦ و٢٧ يونيو ٢٠٢٥، دعا معالي السيد رشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب المغربي، إلى الوقف الفوري للحرب في غزة باعتباره مدخلاً أساسياً لتسوية أزمات الشرق الأوسط، وفتح أفق سياسي كفيل بتحقيق سلام عادل ودائم. وأكد معاليه أن استمرار الصراع الإسرائيلي الفلسطيني

أخبار البرلمانات

يشكل جوهر معضلات المنطقة، وأن الشعوب، وعلى رأسها الشعب الفلسطيني، هي الضحية الأولى لهذا الوضع المتدهور. كما شدد معاليه على ضرورة تمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة، محذرًا من أن غياب حل عادل سيُبقي المنطقة رهينة للتطرف وعدم الاستقرار.

الموزمبيق

تولت الموزمبيق، ابتداءً من ١٥ يوليو ٢٠٢٥، الرئاسة الدورية للجمعية البرلمانية لمجموعة الدول الناطقة بالبرتغالية (CPLP)، خلفًا لغينيا الاستوائية، وستمتد فترة الرئاسة لسنتين. وصرّح النائب فيليز سيلفيا، رئيس المجموعة البرلمانية الوطنية في CPLP، أن الموزمبيق ستسعى خلال فترة رئاستها إلى تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون، ومتابعة تنفيذ اتفاقية التنقل بين الدول الأعضاء، كما ستعمل الموزمبيق على جذب الاستثمارات، الخاصة عبر توحيد الرسوم الجمركية ، إلى جانب دعم اللغة البرتغالية وتعزيز الثقافة المشتركة لدول المجموعة.

نيجيريا

أعلن مجلس النواب في جمهورية نيجيريا، برئاسة معالي السيد تاجودين عباس، بتاريخ ٨ يوليو ٢٠٢٥، عن مقترح تعديل دستوري يهدف إلى تعزيز الشمول والتمثيل العادل في المؤسسات التشريعية، وذلك من خلال تخصيص ١٠٪ من المقاعد البرلمانية للنساء، و٥٪ للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. وأكد معاليه أن التعديل المقترح يتضمن إنشاء ٨٣ مقعدًا إضافيًا مخصصًا للنساء (٥٥ في مجلس النواب و٢٨ في مجلس الشيوخ)، فيما سيتم تخصيص مقاعد لذوي الاحتياجات الخاصة من المقاعد الموجودة بالفعل، وأكد معاليه أن هذا التعديل سيعزز الشمولية والاندماج الكامل في العمل البرلماني، مما سيساهم في تحقيق العدالة وإرساء الديمقراطية في البلاد.

سلطنة عمان

استقبل معالي السيد خالد بن هلال المعولي، رئيس مجلس الشورى العماني، بمقر المجلس يوم ١٨ مايو ٢٠٢٥ وفدًا برلمانيا من مجلس النواب العراقي يقوم بزيارة رسمية لسلطنة عُمان، وذلك للتعرف على تطور مسيرة تجربة الشورى وتبادل الخبرات في مختلف الجوانب بما فيها الجانب التشريعي والاقتصادي. وأشاد معالي رئيس مجلس الشورى بالعلاقات الثنائية الوطيدة بين سلطنة عُمان وجمهورية العراق الشقيقة، كما أكد على أهمية اللقاءات والزيارات المتبادلة بين المجالس التشريعية في تعزيز الدبلوماسية البرلمانية وتبادل الخبرات والتجارب البرلمانية.

باكستان

أدان معالي السيد سردار أياز صادق، رئيس الجمعية الوطنية الباكستانية، في بيان صادر بتاريخ ١٣ يوليو ٢٠٢٥، بشدة العدوان الإسرائيلي على إيران، واصفًا إياه بانتهاك صارخ للقانون الدولي واعتداءً سافرًا على سيادة دولة عضو في الأمم المتحدة. وأكد معاليه على حق إيران الكامل في الدفاع عن نفسها، مشددًا على تضامن البرلمان والشعب الباكستاني التام مع الشعب الإيراني في وجه هذا التصعيد الخطير. وأشار إلى أن هذا العدوان يُعد تهديدًا مباشرًا للسلم والأمن الإقليميين، داعيًا المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته واتخاذ تدابير عاجلة لوقف هذه الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة التي تقوّض الاستقرار وتهدد الأمن الدولي.

قطر

اجتمع وفد من مجلس الشورى القطري، برئاسة سعادة السيد يوسف بن علي الخاطر، عضو المجلس ورئيس لجنة الشؤون الداخلية والخارجية، يوم ٢٩ مايو ٢٠٢٥، مع عدد من المسؤولين البرلمانيين في الجزائر، وذلك في إطار زيارة رسمية تهدف إلى تعزيز العلاقات البرلمانية بين دولة قطر والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. استُهلّت الزيارة بلقاء مع معالي السيد إبراهيم بوغالي، رئيس المجلس الشعبي الوطني، حيث جرى استعراض العلاقات الأخوية بين البلدين وسبل دعم التعاون بين المجلسين وتبادل الخبرات في المجالات التشريعية والرقابية. كما عقد الوفد لقاءً مع السيد محمد خوان، رئيس لجنة الشؤون الخارجية، جرى خلاله التأكيد على أهمية توسيع التعاون البرلماني وتنسيق المواقف في المحافل الإقليمية والدولية.

المملكة العربية السعودية

ناقش مجلس الشورى السعودي في جلسته العادية السابعة والثلاثين، والتي عُقدت بتاريخ ٨ يوليو ٢٠٢٥، عددًا من التقارير السنوية

أخبار البرلمانات

للجهات الحكومية، وأصدر إثر ذلك عددًا من القرارات الهامة، كان أبرزها تلك المتعلقة بقطاع التعليم. فقد أكد المجلس في قراراته على أهمية تبني مبادرات نوعية تعزز من مكانة التعليم والمعلمين. كما حث المجلس عددًا من الجهات الأخرى على تعزيز التعاون مع الجامعات السعودية، سواء في مجال تدريب الكوادر المتخصصة، أو في تطوير التقنيات ونقل المعرفة، بما يعزز البحث العلمي والابتكار ويُسهم في تنمية القطاعات الحيوية مثل التقنية، والصحة، والزراعة.

السنغال

شارك معالي السيد مالك نداي، رئيس الجمعية الوطنية السنغالية، في احتفالات الذكرى الخمسين لاستقلال اتحاد جزر القمر يوم ٦ يوليو ٢٠٢٥. وعلى هامش هذه المناسبة، أجرى لقاءات ثنائية شملت رئيس جزر القمر، فخامة السيد غزالي عثماني، ومعالي السيد مستادروين عبدو، رئيس الجمعية الوطنية القمرية، وأسفرت عن الاتفاق على تأسيس مجموعة صداقة برلمانية بين الجانبين. كما التقى معاليه رئيس جمهورية موريشيوس، البروفيسور دارام غوخول، لبحث آفاق التعاون البرلماني.

تونس

أكّد أعضاء الوفد التونسي المشارك في أعمال الجلسة العامة الخامسة للبرلمان العربي، التي انعقدت بالقاهرة خلال الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ يونيو ٢٠٢٥، تمسّك الجمهورية التونسية بمواقفها الثابتة تجاه القضايا العربية، وفي مقدّمتها الدعم المطلق للشعب الفلسطيني في نضاله المشروع لاستعادة حقوقه التاريخية وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. كما أعرب الوفد التونسي عن إدانته الشديدة لتصعيد الاحتلال الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني، لا سيّما في قطاع غزة، مستنكرين الجرائم المروعة التي تُرتكب بحق المدنيين الأبرياء، والتي ترقى إلى مستوى حرب إبادة جماعية.

تركيا

صادق البرلمان التركي بالإجماع، يوم ١٧ يونيو ٢٠٢٥، على بيان يدين بشدة جرائم الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل في غزة، إلى جانب اعتداءاتها على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، محذرة من أن الاعتداء على إيران يهدد بتفجير حرب شاملة ويقوّض الجهود الدولية للحوار وحل النزاعات. وجاء في المذكرة، الموقعة من رئيس البرلمان، معالي السيد نعمان كورتولموش، أن السياسات الإسرائيلية العدوانية تمثل تهديدًا للأمن والسلم الدوليين، وتُظهر نية واضحة لتوسيع رقعة النزاع إلى دول أخرى في المنطقة. واعتبرت المذكرة أن استهداف المدنيين في غزة، بمن فيهم النساء والأطفال الذين يسعون للحصول على المساعدات، جريمة جديدة تضاف إلى سجل الاحتلال في جرائمه ضد الإنسانية.

أوغندا

نعى البرلمان الأوغندي، في جلسته المنعقدة يوم الثلاثاء ٥ أغسطس ٢٠٢٥ النائبة السابقة، السيدة رودا كاليما، إحدى أوائل النساء اللواتي دخلن البرلمان الأوغندي. وخلال افتتاح الجلسة، وصفت رئيسة البرلمان، معالي السيدة أنيتا أمانغ، الراحلة بأنها شخصية بارزة في التاريخ السياسي للبلاد ورمزٌ ملهم لقيادة المرأة. وأشارت معاليها إلى أن دخولها البرلمان شكّل محطة مفصلية في مسار الديمقراطية الأوغندية، إذ أنها كانت منارة أمل للنساء الطامحات لتجاوز القيود المجتمعية. كما عبّر عدد من النائبات، عن تقديرهن لإرثها الوطني وإسهامها في تمكين القيادات الشابة.

الإمارات العربية المتحدة

أعرب معالي السيد صقر غباش، رئيس المجلس الوطني الاتحادي، في كلمة ألقاها خلال الجلسة الخاصة للمجلس الوطني الاتحادي، يوم ٢٣ يونيو ٢٠٢٥، بحضور معالي روبيرتا ميتسولا، رئيسة البرلمان الأوروبي، وعدد من الوزراء والسفراء الأوروبيين المعتمدين لدى الدولة، عن بالغ قلق دولة الإمارات إزاء استمرار التوتر في المنطقة، واستهداف المنشآت النووية الإيرانية، محذرًا من تداعيات ذلك على استقرار الإقليم. وأكد معاليه تمسّك الإمارات بالحلول الدبلوماسية والحوار لتسوية الخلافات، والدعوة إلى مقاربات شاملة تُحقق الأمن والعدالة والازدهار. وأشار معاليه إلى توافق المجلس الوطني الاتحادي والبرلمان الأوروبي حول القيم الإنسانية المشتركة، ولا سيما ضرورة التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية ووقف التصعيد في غزة.

نشاطات الأمين العام

٢١-٢٢ يونيو ٢٠٢٥

شارك معالي السيد محمد قريشي نياس، الأمين العام للاتحاد، في الدورة الحادية والخمسين لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، التي انعقدت يومي ٢١ و٢٢ يونيو ٢٠٢٥ بمدينة إسطنبول تحت شعار: «منظمة التعاون الإسلامي في عالم متغير». وقد شدد المؤتمر على إدانة الممارسات الإسرائيلية اللاإنسانية، لا سيّما استخدام التجويع كسلاح حرب ضد المدنيين في غزة. وعلى هامش المؤتمر، أجرى معالي الأمين العام سلسلة من اللقاءات مع عدد من رؤساء الوفود، استعرض خلالها علاقات التعاون القائمة بين الاتحاد وبرلمانات دولهم، وسبل تطويرها بما يخدم أهداف العمل الإسلامي المشترك.

٢٠ يوليو ٢٠٢٥

أجرى معالي الأمين العام لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، السيد محمد قريشي نياس، زيارة لموريتانيا يومي ١٩ و٢٠ يوليو ٢٠٢٥، وقع خلالها مع رئيس الجمعية الوطنية، معالي السيد محمد مكت، مذكرة تفاهم حول عقد الاجتماع الـ٥٥ للجنة التنفيذية للاتحاد في نواكشوط يومي ٣ و٤ فبراير ٢٠٢٦. وخلال اللقاء، شدد رئيس الجمعية على أهمية مشاركة موريتانيا في نشاطات الاتحاد، فيما أعرب الأمين العام عن امتنانه لحفاوة الاستقبال، مؤكداً التزامه بالتعاون مع البرلمان الموريتاني لإنجاح الاجتماع المقبل.

٢٥ يوليو ٢٠٢٥

تم يوم الجمعة ٢٥ يوليو ٢٠٢٥ توقيع مذكرة تفاهم بين اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والجمعية الوطنية السنغالية، بشأن تنظيم الاجتماع الـ٤٥ للجنة التنفيذية للاتحاد في دكار يومي ١ و٢ سبتمبر ٢٠٢٥. وقد وقع المذكرة معالي الأمين العام للاتحاد السيد محمد قريشي نياس، وسعادة السيد آمادو تيومبو، الأمين العام للجمعية. وأكد الجانبان حرصهما على إنجاح الاجتماع، وأشاد معالي نياس بدور البرلمان السنغالي البارز في مسيرة الاتحاد، مذكّراً باستضافته المؤتمر الثاني للاتحاد ومكانته المتميزة داخل المجموعة الإفريقية.

٢٩-٣١ يوليو ٢٠٢٥

شارك معالي الأمين العام لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، السيد محمد قريشي نياس، يرافقه الأمين العام المساعد، في أعمال المؤتمر السادس لرؤساء البرلمانات، الذي نظمه الاتحاد البرلماني الدولي بالتعاون مع الأمم المتحدة في جنيف، خلال الفترة الممتدة من ٢٩ إلى ٣١ يوليو ٢٠٢٥. وقد شهد المؤتمر حضور قادة برلمانيين من أكثر من ١٢٠ دولة. وعلى هامش المؤتمر، أجرى وفد الاتحاد سلسلة من اللقاءات المهمة مع عدد من وفود المجالس الأعضاء، تم خلالها بحث سبل تعزيز التعاون المشترك وتوسيع مجالات التنسيق البرلماني، تأكيداً لدور الاتحاد في دعم العمل البرلماني الإسلامي على الساحة الدولية.

هيئة التحرير

رئيس التحرير: محمد الحافظ محم

مدير التحرير التنفيذي: منصف صابر

العنوان: ٣٤ شارع بسيان، مقدس أردبيلي الزعفرانية، طهران – ايران

الهاتف: ٢-١/٦٠ ٨٨ ٤١ ٢٢ (٩٨٢١+)

الفاكس: ٥٨/٥٧ ٨٨ ٤١ ٢٢ (٩٨٢١+)

العنوان الالكتروني: g.s@puic.org

الموقع الالكتروني: www.puic.org